أهمية تشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنويع الاقتصاد الجزائري

The importance of supporting Islamic finance as a means of promoting SMEs in light of desire to diversify the Algerian economy

ط.د مصعب بوصبيع إبراهيم،[1] أ.د مبارك لسلوس[2]

[1] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر- جامعة البليدة 2 (لونيسي علي)، mousafcb@gmail.com

[2]كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة غرداية، leslous2006@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 21 /2019/09 تاريخ القبول:24 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى طرح رؤية لتشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، بعد سنوات من البحبوحة المالية ظل فيها الاقتصاد حبيس المشاريع المؤقتة والظرفية لتنويع مصادر الدخل، لكن مع شح مصادر التمويل لإعادة هيكلة المنظومة الإنتاجية في البلاد، كان لابد من التطرق إلى وسائل جذب لرؤوس أموال منها التمويل الإسلامي، الذي يلقى قبولا عاما لاعتقادهم بمشروعية المعاملات في تلك المؤسسات.

نظام التمويل الإسلامي موائملقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يمتلكه من صيغ تمويلية تشاركيه، تسمح لهذا القطاع في الجزائر بإعادة التوازن للموازنات المختلفة للاقتصاد الجزائري، كتنويع الصادرات والتقليل من الواردات التي يمكن لتلك المؤسسات إنتاجها محليا،لاعتماده بشكل كبير على التمويلات التي تقوم على قسمة المخاطر والأرباح.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، التمويل الإسلامي.

تصنيف JEL: G30، E61، L23

Abstract: This study aims to propose a vision to encourage Islamic finance as a means to develop the SME sector in Algeria, in light of the challenges of the Algerian economy, after years of financial surpluses, where the economy remained under temporary projects, to diversify sources of income.

Islamic finance is suitable for the SME sector, because the forms of financing are participatory, and allows this sector to rebalance the Algerian economy, by increasing exports and reducing imports, Its principle is based on the sharing of benefits and risks among partners.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Diversification, Islamic Finance.

Jel classification codes: G30, E61, L23

Résumé: Cette étude vise à proposer une vision pour encourager la finance islamique comme moyen pour le développement du secteur PME en Algérie, à la lumière des défis de l'économie algérienne, après des années d'excédents financiers, où l'économie est restée cantonner dans des projets temporaires, pour diversifier les ressources des revenus.

La finance islamique convient au secteur des PME, parce que les formes de financement sont participatives, et permet à ce secteur le rééquilibrage de l'économie algérienne, en augmentant les exportations, et en diminuant les importations, son principe est basé sur le partage des profits et des risques entre les partenaires.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, diversification économique, finance islamique.

Codes de classification de Jel :G30, E61, L23

[1]– المؤلف المرسل: بوصبيع إبراهيم مصعب، الإيميل: mousafcb@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقدمة: إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية والإقليمية والأزمات المالية وتداعياتها على الوضع الاقتصادي للبلاد، تستدعي ضرورة تطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل في الدول النامية بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، حيزا مهما من النشاط الاقتصادي، فهذا القطاع يحتاج إلى البحث عن موارد مالية جديدة لتمويل عملية التنويع الأفقي داخل القطاع، نظرا للظروف المالية الصعبة التي تواجهها البلاد، الراجعة بالأساس إلى التراجع في أسعار النفط الذي يشكل قرابة 60% من الموازنة العامة والمصدر الأساسي لاحتياطي الصرف.

من هنا بدأ الحديث على مصادر أخرى لإنعاش وتمويل الاقتصاد الوطني، وقد ظهر التمويل الإسلامي كحل جديد قديم، لما يكتسبه هذا التمويل من مكانة لدى عامة الناس، هذا التمويل الذي يقدم أوراق اعتماده في كثير من دول العالم من خلال قنوات وصيغ تمويلية جديدة ومزايا عديدة.

1.1.إشكالية البحث: بناءا على ما سبق ذكره، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على الشكل التالي: **هل يمتلك التمويل الإسلامي الآليات الكفيلة بتعبئة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتنويع الاقتصاد الوطني؟.**

2.1.فرضيات البحث:يستند الباحث في تكوين الرؤية المذكورة أعلاه إلى فرضيات أساسية مفادها:

- ❖ أن الاقتصاد المتنوع والمتعدد الإيرادات يمر من خلال تعبئة وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التوازن الأفقي داخل القطاع.
- ❖ تهيئة الأرضية المناسبة للتمويل الإسلامي تُسهم في التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى طرح رؤية عن آليات التمويل الإسلامي كقاعدة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف إلى تقديم خارطة طريق لتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني، الذي يظل المبتغى الأول للحكومات المتعاقبة على البلاد. ولتحقيق هدف هذه الدراسة وفرضياتها المطروحة فإن نطاقها يشمل عرض المحاور الآتية وتحليلها:

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ تنويع منتجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التنويع الأفقي).
- ❖ كفاءة التمويل الإسلامي في ترقية وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.1 .المنهج المتبع: بهدف اختبار نموذج البحث، اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة، والذي يسمح بوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخلال العقود الفارطة شهدت عدة تغييرات جذرية من ناحية المفهوم والتكوين، وخاصة في مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية.

1.2. مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في ظل الاختلاف الهيكلي والتباين في مراكز القوى العالمية من الناحية الاقتصادية ظل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حبيس عدة متغيرات، لذا وجب توضيح أسباب اختلاف تحديد المفهوم إلى عدة نقاط أهمها:

- ➢ اختلاف درجة النمو: درجة النمو بين الدول الصناعية والدول النامية متباينة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ووحدات اقتصادية)، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الدول المتقدمة يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في الدول النامية؛
- ➢ تنوع النشاط الإنتاجي: يختلف حجم العمالة مثلا من قطاع إنتاجي إلى آخر، فالصناعة يكون فيها حجم العمالة أكثر من القطاع الفلاحي مثلا؛(مراكشي وآخرون، 25 أفريل 2017، صفحة 06)
- ➢ العامل التقني: عندما تكون العملية الإنتاجية للوحدة مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.(الأخضر بن عمر، علي باللموشي، 06/05 ماي 2013، صفحة 03)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تحديد أهم نقاط الاختلاف الجوهرية، وبحسب التشريع الجزائري فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجة للسلع والخدمات مهما اختلفت طبيعتها القانونية، والتي:(الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 05)

- تشغل من 1 إلى 250 مستخدماً؛
- لايتجاوزرقمأعمالهاالسنوي04ملياردج،أو لايتجاوزمجموعحصيلتهاالسنوية01 مليار دج خلال حدود معتبرة؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

المشرع الجزائري استند كثيرا في تعريفه على بعض التشريعات الدولية مثل التشريع الفرنسي، كذالك المشرع الهندي الذي اعتمد على معيار رأس المال المستثمر، والذي حدد قيمته بشكل متغير حسب حالات التضخم والركود الاقتصادي.

الشكل رقم (01): يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المستخدمين 2018.

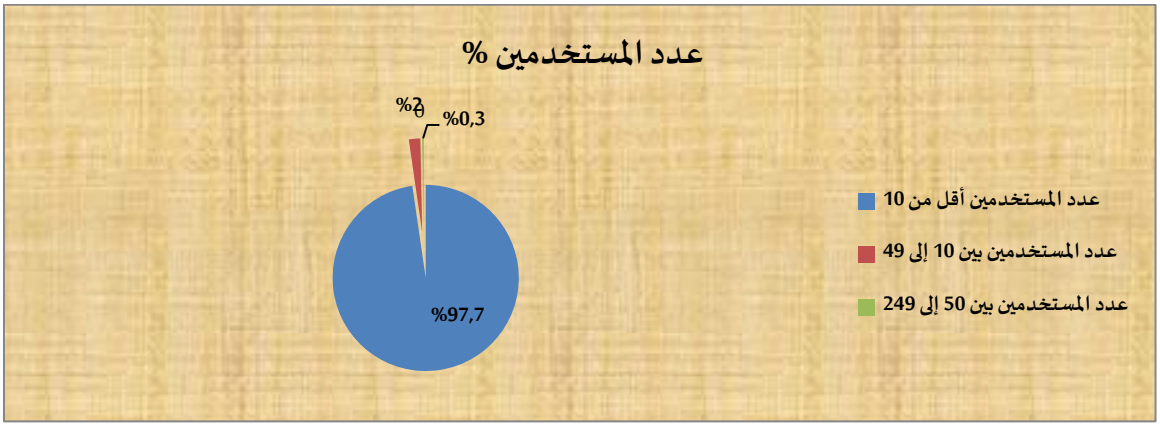

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريه المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد33/2018، ص 08.

من الشكل (01) يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة جدا (مصغرة)، والتفسير المرجح لذلك، هو أن التصريح بحجم المستخدمين في المؤسسات الجزائرية عادة ما يكون غير صحيح نظراً للتهرب الكبير للمؤسسات الجزائرية على تنفيذ التزاماتها اتجاه صناديق الضمان الاجتماعي (CNAS,CASNOS)، كما لا يمكن الجزم بأن كل مؤسسة توظف أكثر من 50 مستخدم مؤسسة متوسطة الحجم، فالجزائر تمتلك الكثير من الدواوين والمؤسسات الممولة جزئيا أو كليا من طرف الدولة توظف عددا كبيرا من المستخدمين ولا تملك حجم مبيعات مقبول أو قيمة مضافة هامة.

2.2. تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، خاصة بعد إصدار الأمر 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل عدد المؤسسات الناشطةمن767 376 مؤسسة سنة 2006 إلى أكثر من 170 093 1 مؤسسة إلى نهاية سنة 2018 بزيادة قدرت بـــــ 403716 مؤسسة جديدة، أي بنسبة 200% تقريبا، أما على مستوى النشاطات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تركيزا على بعض القطاعات، كما تسجل تزايدا ملحوظا للقطاع الخاص حيث وصلت 908 092 1 مؤسسة خاصة حتى نهاية سنة 2018، كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تقهقرا واضحا، حيث تراجعت من 739 مؤسسة سنة 2006 إلى 262 مؤسسة عمومية إلى نهاية 2018، (وزارة الصناعة والمناجم، 2018، الصفحات 10-11)وبالتالي فإن نسبة التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ترجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وكذلك إلى خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية.

كما قلنا سابقا، تبقى هذه الإحصائيات غير دقيقة نظرا للتهرب الكبير للمؤسسات الجزائرية على تنفيذ التزاماتها اتجاه صناديق الضمان الاجتماعي، حيث نجد مؤسسات أو مقاولات وطنية تشغل أكثر من 50 عاملا بصفة ميدانية، بينما لا تدرج كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمالها أو مستخدميها في صناديق الضمان الاجتماعي للتأمين عليهم، وبالتالي تتهرب من هذه العملية، وتصبح هذه المؤسسات في نظر المشرع مصغرة، رغم أنها صغيرة أو متوسطة أحيانا.

3.2 . تذليل العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات، نجد أهمها:

- معضلة العقار الصناعي: هو مجموعة الأراضي المعمرة أو القابلة للتعمير الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الصناعية،(فطيمة بن عبد العزيز، محبوب بن حمودة، 08/07 نوفمبر 2018، صفحة 11)والتي مازلت تفتك بكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتثنيها عن النمو والتطور، كما وقفت عائقا مباشرا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بسبب القيود البيروقراطية المفروضة من طرف المجالس المحلية وطول مدة دراسة الملفات، فالوضعية القانونية للمخصصات الصناعية في أغلبيتها لم يتم تسويتها، ولا يملك فيها أغلب المتعاملون أي سند أو وثيقة تثبت وضعيتهم القانونية، كما عرفت الكثير من المناطق الصناعية توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير منها مازالت بورا أو غير مستغلة من طرف أصحابها وملاكها المستفيدين منها.

إلى جانب المشاكل التي تعرفها المناطق الصناعية الناتجة عن تهيئتها واستغلال العقار فيها، يبقى جزء منها متعلق بتسيير المناطق الصناعية، وهو أن أغلبية التجهيزات القاعدية الموجودة في المناطق الصناعية عرفت نقص في الصيانة، والذي أدى إلى عدة نقائص وتدهور في حالتها؛(زوبيدة دهلوك وآخرون، فبراير 2019، صفحة 134)

- افتقار هذه المؤسسات للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة؛
- مشكل التمويل وتوزيعاته غير المتوازنة، حيث نجد أغلب التمويل مدفوع لأشغال البناء والتجهيز وتسبيقات على الأشغال وغيرها، إضافة إلى التمويل طويل الأجل الموجه أغلبه للمؤسسات الكبيرة التابعة لقطاع المحروقات، حيث نجد نسبة التمويل القصير والمتوسط الأجل سنة 2018 قرابة26.87% و18.62% على التوالي من إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص؛(الاذاعة الجزائرية، 2018)
- ضعف البيانات المتوفرة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن الأسواق التي تتعامل معها،سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو مخرجاته أو المنتجات النهائية؛(نوي، 2009، صفحة 97)
- غزو السلع المستوردة المنخفضة الثمن للسوق المحلي وخاصة الصينية منها،مقابل السلع المحلية التي تبدو عالية التكلفة، نظرا لعدم تدخل الدولة بذريعة الحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، رغم أن مبادئ المنظمة تكرس وتقبل بحماية المنتج المحلي؛
- تدني مستوى مشاركة المرأة في هذا القطاع،(منيرة سلامي ، إيمان بيه، 2013، صفحة 59) وضعف التأهيل للعنصر البشري الذي يفتقر إلى المهارة والتعليم، خاصة على الماكينات الجديدة المتطورة؛
- تحدي التجارة الالكترونية ونقص التدفق المعلوماتي إلى زبائن تلك المؤسسات، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مستخدمي موقع فيسبوك مثلا يتجاوز مليارى مستخدم إضافة إلى الشبكات الأخرى كالتويتر، اليوتيوب، وغيرها من وسائل الإشهار المجانية والواسعة الانتشار، مما يجعل من هذه الشبكات سوق الكترونية كبيرة، كما تسهل هذه الشبكات جمع المعلومات الأولية عن العملاء والتسويق المحلي والدولي والتواصل مع الزبائن، من أجل تحسين المنتوج وتطويره لتوسيع آفاق ورقعة تداوله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تنويع منتجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التنويع الأفقي).

انتهجت الحكومات المتعاقبة على الحكم في البلاد العديد من السياسات الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني، لكن جل هذه السياسات تميزت بالظرفية والشكلية وعدم المرافقة مع وفرة المداخيل الريعية خلال العقد الأول من هذه الألفية.

1.3. واقع التنويع داخل الاقتصاد الوطني: التنويع هو إستراتيجية للتحكم وتقليل المخاطر الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تعتمد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج، وتنتقل بطريقة سلسة إلى تنويع الصادرات، وتنويع إيرادات الموازنة العامة للحكومة بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية، أي أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة ومتنوعة من السلع والخدمات،(Hare, 2008, p. 13)والهدف من تنويع القاعدة الاقتصادية هو السيطرة على أي تغييرات هيكلية مستقبلية في الاقتصاد الوطني.(Wanger, 2000, p. 03)

الفكرة الأساسية من هذه الإستراتيجية، هي الاستثمار في قطاعات مختلفة للحصول على أعلى دخل وطني بأقل قدر ممكن من المخاطر، وذلك من خلال تخفيض الاعتماد على قطاع النفط، وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة قوية بين التنويع الاقتصادي والنمو المطرد للاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل. (Tim Callen and others, 2014, p. 07)وهو ما يفرض الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية وخلق قاعدة منتجة للسلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية، لبناء اقتصاد متعدد الموارد، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي والتصدير في أكثر من قطاع.(عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، صفحة 07) كما يستهدف التنويع الاقتصادي: تنويع مصادر الناتج الإجمالي المحلي، تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة، تنويع الصادرات و الأسواق الخارجية،(Zhang, 18/19 october 2003, p. 06)وتنقسم مستويات التنويع المنتهجة إلى:

- **التنويع الأفقي:** يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس النشاط؛
- **التنويع الرأسي:** يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات النشاط الاقتصادي، كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها...(إلياس بن الساسي، 2011، صفحة 79).

لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة، سنعتمد على معطيات الناتج المحلي الإجمالي وبنية الصادرات لكل القطاعات الاقتصادية،(Banque D'Algerie, MARS 2019, pp. 26-28)وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال وهيرشمان:(UNCTAD, 2008, p. 200)

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_j}{x}\right)^2} - \sqrt{1/m}}{1 - \sqrt{1/m}}$$

HHI: مؤشر هيرفندال وهيرشمان؛

Xi: الناتج الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

M: عدد القطاعات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (01): يبين درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في الاقتصاد الجزائري الوحدة: 0 < مؤشر <1

سنوات الدراسة	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر PIB	0.116	0.090	0.090	0.082	0.088
قيمة المؤشر الصادرات	0.923	0.903	0.900	0.908	0.888

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر مارس 2019، ص ص 26 28.

حسب مؤشر هيرفندال وهيرشمان، كلما اقترب المؤشر من الصفر دل على وجود تنوع في الاقتصاد، بينما كلما اقترب من الواحد دل ذلك على تركز الاقتصاد في قطاع ما، هذه المعطيات من الشكل(01) تدل على تركز الصادرات الوطنية،حيث تثبت قيمة مؤشر الصادرات قرابة"0.9"، بينما الناتج الإجمالي للقطاعات يظهر تفاوتا نسبيا في القيم، ويتراوح المؤشر بين "0.06" و"0.09". ولتحليل النتائج أكثر سنلجأ إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): يبين نسبة مساهمة القطاعات في بنية الناتج المحلي الإجمالي والصادرات (2015-2018)

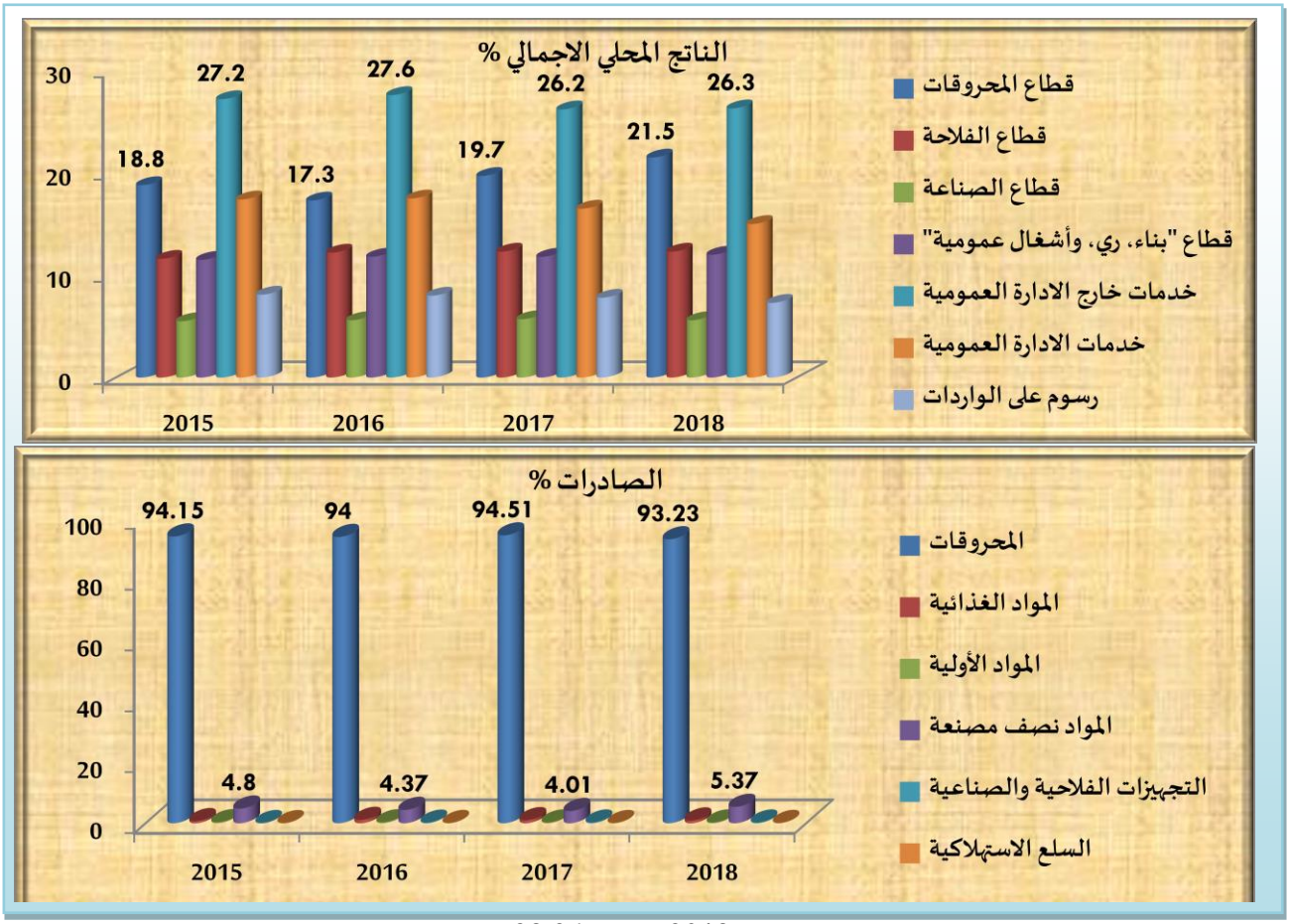

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر مارس 2019، ص ص 26 28.

يظهر من الشكل (02) توازن نسبي في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، بينما بنية الصادرات سجلت حضورا طاغيا للمنتجات النفطية ومشتقاتها، بنسبة تتراوح بين 93% و 95% من إجمالي الصادرات، هذا يعني أنه يجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وتوجيهها إلى التصدير، وأن الخلل يكمن بالدرجة الأولى في تنويع الصادرات وتنويع إيرادات الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (03): يبين معامل تغير تقلبات الايرادات والنفقات الحقيقية للبلدان النفطية.

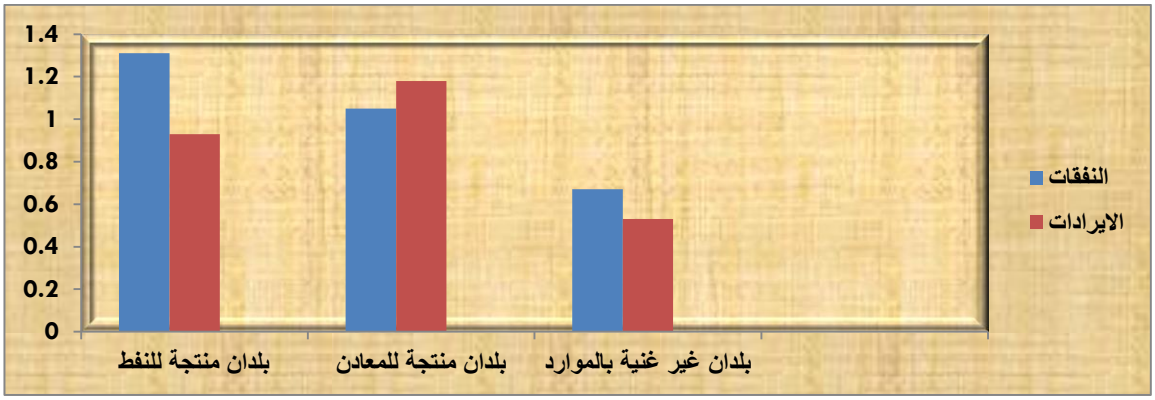

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2015، نقلا عن موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05/ ديسمبر 2016، الجزائر،ص142.

يظهر من الشكل(03)معامل تغير التقلبات للإيرادات والنفقات للدول النفطية أعلى من غيرها، أين نجد قيمة المؤشر أعلى من 1.2، وهو ما يعني أن اقتصاديات الدول النفطية أكثر هشاشة لأي أزمة مالية، وهو ما يفرض عليها البحث عن مصادر فاعلة وهامة للخروج من تلك التبعية، أهمها، تنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويعه أفقيا بما يتلازم مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

2.3. درجة تنوع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنويع أفقي بداخله، هذا التنويع يجب تأطيره وتنظيمه في حاضنات إنتاجية، فالفرص الاستثمارية جيدة للمستثمرين المحليين والأجانب على غرار القطاع الفلاحي والسياحي، القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الغذائية، قطاع البناء والسكن الذي يعرف طفرة كبيرة في البلاد.....الخ. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2018.

الجدول رقم (02): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2018.

	القطاع	العدد	النسبة %
1	الفلاحة	6 877	0.629
2	المحروقات،الطاقة والمناجم	2 936	0.269
3	قطاع البناء والأشغال العمومية	477182	16.696
4	التصنيع	97 728	8.942
5	الخدمات	338 201	51.367
6	الحرفيين	494241	22.096
	المجموع	1 092 908	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، العدد 2018/33، ص 11.

يظهر من الجدول(02) التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يثبت صحة ما افترضناه على عدم التنوع في نشاطات هذا القطاع، حيث تتصدر مؤسسات الخدمات والحرفيين وقطاع البناء والتعمير قائمة المؤسسات الأكثر نشاطا في الجزائر، كما تُظهر النتائج في الجدول ضعف استثمارات تلك المؤسسات في النشاط الفلاحي، أو الصناعي، أو قطاع المحروقات، ويعزى ذلك التراجع لعدم وجود تمويل كافي وموجه لتلك المؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والتصنيع. ما يستلزم على الهيئات المرافقة لهذه المؤسسات التوجه إلى مؤسسات التمويل الإسلامي التي تدعم وتوجه المؤسسات إلى القطاعات الأكثر احتياجاً للاقتصاد الوطني، بما أنها تضمن المشاركة المادية والتقنية مع المؤسسات.

هذه المعطيات هي ما تفسر عدم مرونة القاعدة الاقتصادية لرغبة الدولة في التحول السريع من أجل تنويع الاقتصاد الوطني بعد التراجع الرهيب لأسعار النفط، فحتمية التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كخطوة أولى في اتجاه تنويع كامل الاقتصاد الوطني، لما تتخصص به هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية والخدمية، كما ستساهم في زيادة الصادرات غير البترولية،

3.3. مقومات التنوع الأفقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل أهم تلك المقومات:

1.3.3. القطاع الصناعي: تحوز الجزائر على مقومات صناعية هامة، وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلالها وتنشيطها، بحيث تسعى الحكومة إلى توطيد القاعدة الصناعية للبلد، وتتمثل أهم تلك المقومات في التالي:

- تم تجهيز خلال البرنامج الخماسي التنموي الأول أكثر من 72 منطقة صناعية(فطيمة بن عبد العزيز، محبوب بن حمودة، 08/07 نوفمبر 2018، صفحة 07) تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار، وتتراوح مساحة المناطق الصناعية مابين 100 و250 هكتار للواحدة، كما تعمل الحكومة من خلال البرنامج الخماسي الثالث على توسعة المجال للاستثمار الصناعي بتوفير عقارات صناعية جديدة مهيأ بكل الخدمات والحاجات الضرورية؛
- التخطيط الصناعي، وماله من أهمية بالغة في تحديد موقع المشروع الصناعي، كونه يمثل أهم خطوات دراسات الجدوى الاقتصادية، وأن حدوث الخطأ في تحديد موقع المؤسسة سيتسبب بآثار سلبية ليس للمشروع الصناعي فقط، بل للاقتصاد والبيئة،(Henri-Pierre,M & Jean-Luc,M, 2009, p. 30) فاختيار الموقع الأمثل للصناعة من أهم مقومات نجاحها؛
- سجلت الصناعات الغذائية تراجعا كبيرا في الجزائر مقارنة بسنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين وصلت القيمة المضافة لهذه الصناعات 11% سنة 1995،(كينه، 2013، صفحة 81)، نتيجة الغزو غير المبرر للمنتجات الأجنبية ما دفع بالكثير من المؤسسات إلى حافة الإفلاس، حيث يكمن أهمية الصناعات الغذائية في خلق فرص العمل، وامتصاص الفائض الفلاحي في السوق وتقليل فاتورة الاستيراد، ومن مقومات نجاحه في الجزائر الإنتاج الفلاحي الغزير الذي وصل سنة 2018 إلى 2500 مليار دج،(Banque D'Algeire, mars 2019, p. 26)وانخفاض تكلفة اليد العاملة، لذا وجب تنظيم السوق الداخلية لإعطاء الفرصة للمنتوج المحلي، وتقنين السلع الخارجية التي دمرت أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمارات الصناعية الكبرى الأجنبية في الجزائر تفتح أبواب عقود المناولة أمام المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، كصناعات تركيب السيارات، والأجهزة الكهرومنزلية، وذلك بالدخول كمناول وشريك ضمني للمؤسسات الأجنبية في البلاد، بنسب تصل حتى 40% من قيمة المشروع؛
- توفر القاعدة الأساسية للصناعات التحويلية وهي المواد الأولية، التي يتم تحويلها إلى شكل آخر، باستخدام الآلات والأجهزة الحديثة، بوجود طبعا عمال تقنيين مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية. ومن أهم الصناعات التحويلية: صناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية، والمواد الكيميائية، والصناعة البلاستيكية، والمعدنية، وصناعة الالكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية، وصناعة الأجهزة الكهربائية...الخ.(Amadeo, 2017)
- استغلال المحاجر والمناجم، وإنشاء مصانع للآجور والكلس والزفت، وإنتاج الاسمنت والجبس وغيرها من المواد الأولية الضرورية لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، حيث كما لاحظنا سابقا أن هناك نشاط كبير في مجال البناء والري والأشغال العمومية، هذا ما يستلزم استغلال تلك المكتسبات (المحاجر والمناجم) لتغطية الطلب المحلي، والتوجه بعد ذلك نحو التصدير في الأسواق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.3. القطاع الطاقوي: يمنح هذا القطاع فرصا كبيرة للاستثمار الصغير والمتوسط، كالمناولة والاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة، تحويل وتوزيع المشتقات النفطية، وإنجاز المشاريع الطاقوية، وغيرها من المشاريع التي يمكن أن تستثمر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3.3. القطاع الفلاحي: هنا نتحدث بشكل مباشر على دعم وتطوير المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، والتي تتميز في استغلالها للموارد الطبيعية (التربة، الطبيعة، المناخ) لتحقيق الثروة،(Boualem, 2010, p. 24)، فالخطة العملية للحكومة الرامية إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي يساعد المستثمرين على التوجه إلى هذا النوع من المؤسسات الفلاحية، وتتميز مقومات القطاع الفلاحي بالخصائص التالية:(عطية حليمة، محمد لمين علون، 2016، صفحة 136)

- الأراضي الزراعية في الجزائر هي القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كسهول متيجة في الوسط ومنطقة الواحات في الجنوب الشرقي، الهضاب العليا...الخ؛
- تستحوذ الجزائر على خزانات مائية معتبرة أهمها، الخزان المائي الجوفي في منطقة الواحات الشرقية، وشريط ساحلي كبير، إضافة إلى العديد من الأودية والسدود، فالموارد المائية هي المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، لذا وجب تطوير تقنيات الري والسقي وترقية الكفاءة في استخدامها؛
- تتوفر الجزائر على ثروة حيوانية ونباتية هائلة، ما يتطلب استثمار هذه الموارد المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء؛
- غرف التبريد أو الحفظ والتي تشهد تزايدا ملحوظا في الجزائر، حيث تعتبر غرف الحفظ آلية من آليات ضبط المنتوج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير، وتفرض على الأسواق ثبات في الأسعار وتوجيه الفوائض الفلاحية للتخزين.

4.3.3. قطاع البناء والتجهيز والأشغال العمومية والري: تدعمت الجزائر خلال البرامج الخماسية للتنمية بمشاريع كبرى للسكن، والتي تجاوزت ثلاثة ملايين وحدة سكنية، وشبكة الطرق السريعة وشبكات الري والتطهير، كما أن أغلب المواد الأولية الخام المستعملة فيها متوفرة محليا، ومع تراجع الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة، عمدت الحكومة لإسناد معظم المشاريع للمقاولات الوطنية بهدف التقليل من الاعتماد على الشركات الأجنبية، مادامت أدوات الإنتاج المحلي قادرة على الانجاز.

5.3.3. القطاع السياحي: هنا يمكن الحديث عن الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الفندقية والترفيهية الصغيرة والمتوسطة والوكالات السياحية والهيئات الحكومية في تقديم صورة جيدة ورائعة عن الجزائر ومقوماتها السياحية، من خلال تهيئة المرافق وتحسين الظروف وتوفير الراحة للسياح المحليين والأجانب، أما عن الوكالات السياحية وجب على الحكومة إعادة النظر في القانون المؤطر لتلك الوكالات، فلا يجب أن يقتصر دورها على تنظيم رحلات الحج والعمرة والسياحة الخارجية بدون جلب السياحة الأجنبية إلى البلاد، حيث تعطي عمليات السياحة التي تنظمها تلك الوكالات إلى الخارج نظرة أولية للأجنبي على تواضع السياحة الداخلية للبلد، وهو ما يجب تصحيحه من طرف القائمين على هذا القطاع.

الجزائر بلد شاسع وواسع يتميز بتنوع التضاريس والمناخات والأعراق، تساعد المؤسسات الفندقية الصغيرة والمتوسطة ووكالات السياحة على توسيع طموحاتها، وتقديم خدمات سياحية ترقى إلى مستوى تلك الخدمات التي تقدم على الأقل في البلدان المجاورة.

6.3.3. قطاع الخدمات: تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فرصا كبيرة للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال، تزامنا مع تزايد المعاهد ومجالات البحث العلمي، والاستثمار في وسائل النقل البري والبحري للبضائع والأفراد، لما تمتلكه الجزائر من بنية تحتية في مجال النقل كالطريق السيار شرق غرب، شمال جنوب، والاستثمار في خدمات المطاعم والتموين، خدمات الوساطة العقارية والمالية، وخدمات التجارة، وغيرها من الأنواع الحديثة للخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. كفاءة التمويل الإسلامي في ترقية وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الإفراط في استخدام التمويل الكلاسيكي أظهر بعض الثغرات الاقتصادية في النظم التقليدية، بسبب فقدان التوازن بين الفائدة المحصلة من التمويل الكلاسيكي والعائد الحقيقي من المشروع، لذا بدأ الجميع بالتفكير في أخلاقيات المعاملات المالية التي تتمثل في التمويل الإسلامي بشقيه الربحي وغير الربحي.

1.4. أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التمويل في الاقتصاد الإسلامي، هو نوع من التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق بامتلاك أحد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي (الرأسمال "التملك"، العمل)،(نبيل بوفليح، عبد الله حميد الحرتسي، 06/05 ماي 2013، صفحة 13)يأخذ شكلين: أحدهما ربحي والآخر غير ربحي، فهو يتمثل في تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح أو التعاون أو على سبيل الصدقة من صاحب الفائض إلى آخر صاحب العجز أو العاجز. كما يتميز بفعالية أكبر عن غيره من أساليب التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

- يشمل مزيجا متنوعا من الصيغ والأساليب التي توفر أفضل الاختيارات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضمن الاستثمار في قطاعات مختلفة ومتنوعة، كالفلاحة (بصيغ المغارسة والمساقاة والمزارعة)، والتصنيع (بصيغة الاستصناع)، والطاقة والسياحة (بصيغ التمويل بالإجارة والمرابحة والمشاركة)، البناء والري والأشغال العمومية (بصيغ المشاركة و التمويل بالإجارة)، المؤسسات الخيرية (بصيغة التمويل غير الربحي)؛
- يسمى نظام التمويل الإسلامي بأنه نظام حصص الملكية، وأن الربح يعتمد على الملكية ومرتبط بوجود قيمة مضافة محققة، مما تساهم في خلق القيمة المضافة الحقيقية، عكس التمويل التقليدي الذي يحقق عوائد عكس النتائج المحققة في الاستثمار؛
- يعالج أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة وتحد من الرغبة في الاستثمار، وهي تكاليف الفوائد المتراكمة، التي تحد من إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للشعور بعدم قدرتهم على تحقيق عوائد تضمن تغطية تكاليف القرض الكلاسيكي،(صحراوي، 2016، صفحة 223)وهو ما أكده الخبير الاقتصادي البريطاني اللورد كينز بوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وفرص الاستثمار،(عيادة، 2015، صفحة 61)وفي ظل الظروف الحالية للبلاد التي تشهد ركودا نسبيا للاقتصاد وأسعار الفائدة المرتفعة نسبيا، لا يستطيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغامرة بقروض مكلفة لتمويل مؤسساتهم، وسيفضلون التمويل التشاركي الذي يضمن لهم عائد بأقل التكاليف الممكنة؛
- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، مما يُحقق تخصيصا أمثلا للموارد، ويُحقق ما يصبو إليه البلد من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة؛(نبيل بوفليح، عبد الله حميد حرتسي، 05/06 ماي 2013، الصفحات 13-14)
- تفضل المؤسسات المالية الإسلامية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة، لأنها أكثر نجاعة في النمو مع تزايد الاحتياجات، كما تتوفر على المهارات، وإمكانية التمويل الذاتي من المستثمرين، وهو ما تبين من تجارب سابقة للمؤسسات المالية الإسلامية في دول العالم؛(Giscars Destaing, 1982, p. 605)
- لا يعتمد هذا الأسلوب كثيرا على الضمانات التي يطلبها نظام التمويل الكلاسيكي، والتي تقف عادة حجر عثرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين لا يستطيعون تلبية كافة الضمانات والشروط للحصول على القرض؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يحمل أسلوب التمويل التشاركي الإسلامي في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل الكلاسيكي، وذلك لأنه لا يؤدي إلى خلق الائتمان، كما يتميز بالمرونة وموائمته لكافة أوجه التمويل في مختلف نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي لكل نشاط صيغة تمويلية؛(خالدي، 15/14 ديسمبر 2004، صفحة 159)
- التمويل الخيري والتطوعي كالوقف والزكاة،يمتلك مجموعة من الآليات لمجابهة التقلبات الاقتصادية، حيث في دراسة قام بها الاقتصادي "روبرت شابيرو" حول القيمة المضافة للمؤسسات الخيرية الاجتماعية "CommunityFoundations" في الولايات المتحدة، وجد أن كل دولار تنفقه هذه المؤسسات يولد أكثر من ثمانية دولارات من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي.(السويلم، 2009)

2.4. واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول العالم:

كانت صناعة التمويل الإسلامي تمثل نسبة ضئيلة من التمويل العالمي للمؤسسات في السنوات الأولى لها، لكن بفضل تطوير وتجديد صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، سجلت هذه الأخيرة معدلات مضاعفة في السنوات الأخيرة، أين وصل إجمالي الأصول المحتفظ بها عالميا في إطار التمويل الإسلامي 02 تريليون دولار في عام 2015،(Elasrag, 2016, p. 445) حيث تسعى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على منتجاتها لتلبية احتياجاتهم التمويلية.

الشكل رقم (04): يبين العرض والطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإسلامي في بعض الدول.

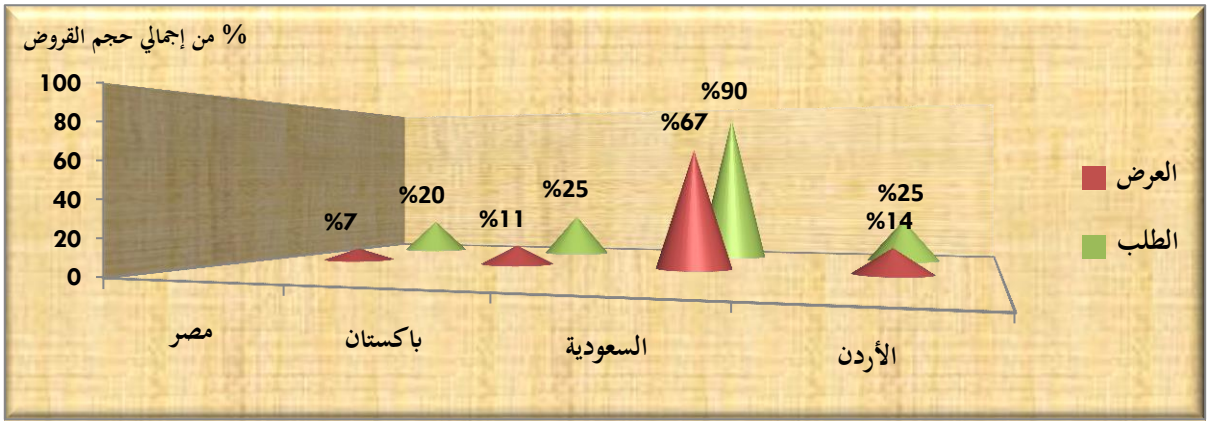

Source: World Bank Group& Islamic Development Bank,Leveraging Islamic Financefor SMEs, 2015, P8.

قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تمثل سوى 7% من إجمالي القروض في مصر،في حين أن الطلب على منتجات التمويل الإسلامي حوالي 20 %، المملكة العربية السعودية لديها أصغر فجوة بين الطلب (90%) والعرض (67%)، والفرق الملاحظ في حجم العرض والطلب لكل دولة يغزى إلى عدد المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في كل بلد، أي كلما وفرنا عدد أكبر من المؤسسات المالية الإسلامية كل ما زاد الطلب على منتجاتها المالية.

إذا ما تمت مقارنة تلك النتائج بوضعية المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في الجزائر، نجد هناك فرقا شاسعا في حجم رأس المال المتداول في السوق، إذ لا يتجاوز 2.5% من إجمالي حصة الأصول المالية الموجهة لتمويل المؤسسات في الجزائر، وأن 90%منه مازال في صيغته التجارية (المرابحة)،لذا وجب وضع خطط وبرامج لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو هذا النوع من التمويل، لعل أهمها:

- ✓ توعية وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو البنوك والنوافذ الإسلامية للتعامل معها، حيث أكد استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب الأمريكي سنة 2013، أن نصف الجزائريين يفضلون التعامل بالتمويل الإسلامي، بينما 3% فقط من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعمد إلى التعامل بهذه الصيغ،(بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، جانفي 2015، صفحة 100) وهو ما يؤكد نقص التوعية والمعلومة للمتعاملين الاقتصاديين؛

- ✓ فتح فروع ونوافذ للمؤسسات المالية الإسلامية في كل المناطق، حتى تكون أقرب لأصحاب المشاريع، باستخدام أهم الصيغ التمويلية لكل منطقة اقتصادية، حيث نجد أن البنوك الإسلامية لا تغطي إلا 10% من المناطق في الجزائر؛
- ✓ التكوين والتعليم في مجال الصيرفة الإسلامية لتطوير وتأطير هذه الصناعة، ما يساعد على انتشارها بسرعة، حيث نجد في دولة الإمارات مثلا أن هناك أكثر 533 مؤسسة تعليمية تمنح شهادات في هذا الاختصاص، بينما في بريطانيا هنالك 55 جامعة تدرس التمويل الإسلامي في مناهجها؛
- ✓ استخدام تقنية إعسار المدين، والتي تستعملها كثير من البنوك الإسلامية في الخليج العربي وماليزيا، من خلال مرافقة المؤسسات المتعثرة على السداد حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها، حيث تتجه البنوك الإسلامية في الجزائر إلى تنفيذ إجراءات الحجز والمتابعات القضائية فور انقضاء المدة المتفق عليها، ما يلزم الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجه نحو البنوك التقليدية، التي تفرض معدل فائدة على التأخر عن السداد.

3.4. صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3.4. التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: صيغ التمويل الإسلامي تملك من الخصائص ما يحل كثير من مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تتسم به من التنوع والتعدد وتقاسم المخاطر لكونها قائمة على التبرعات والبر والإحسان، وأخرى قائمة على المشاركات والائتمان التجاري. كما يمكن استخدامها في عديد المجالات كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. وتتيح البنوك الإسلامية صيغ متنوعة للتمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

- المشاركة: وهو عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري، حيث تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صيغة المشاركة من خلال تقديم البنوك الإسلامية التمويل الذي تطلبه دون اشتراط فائدة ثابتة، وإنما يشارك الطرفان في الناتج المتوقع ربحا كان أو خسارة.(Sharullizuannizam,S. Saiti,B, 2016, p. 02)حيث يعد التمويل عن طريق المشاركة أهم صيغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونه يساعدها على التطور والنمو بسرعة، لأن التوسع في عملية الإنتاج تكون على عاتق المؤسسة والبنك في نفس الوقت، هذا الأخير الذي يملك مستشارين فنيين وتقنيين يساعد على توجيه تلك المؤسسات خلال عملية الإنتاج، ويمكن أن تكون المشاركة دائمة أو منتهية بالتمليك؛
- المضاربة: وهي عقد بين طرفين أو أكثر، حيث تقترح البنوك الإسلامية على أصحاب المال استثمار مدخراتهم، لتستثمرها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع تمتلك الخبرة فيها، ويتم اقتسام الربح بين المؤسسة والبنك وأصحاب المال حسب النسب التي تم تحديدها في عقد المضاربة.(شلهوب، 2007، صفحة 432)
- المرابحة: وهي أن تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك إسلامي، شراء سلعة تحدد جميع أوصافها وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويتملكها ثم يقوم ببيعها مرابحة لطالب الشراء بالأمر بالمبلغ الذي يتفق معه عليها، ويكون تسديد المبلغ فوريا أو على أقساط حسب الاتفاق.(محمد قاسم عبد المجيد، 2018، صفحة 140) هذه الصيغة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتلاك آلات ومعدات بشكل نهائي ودائم؛
- التمويل عن طريق الإجارة:بموجبه يتم تأجير آلات أو معدات أو عقارات أو غيرها من قبل البنوك للمؤسسات مقابل مبلغ معلوم ولمدة معلومة،أو من خلال نقل تدريجي للملكية.(Abdul Rahman, 2007, p. 49)يساعد هذا التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء معدات وآلات أو عقارات تستعملها ظرفيا في عمليتها الإنتاجية والتوسعية، مما يجنبها شراء تلك الأصول بتكلفتها الغالية وتواصل في نفس الوقت عملية الإنتاج مقابل مبلغ معين ومحدد مسبقا؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التمويل بالاستصناع: وتصلح هذه الصيغة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المبتكرة وصاحبة براءة الاختراع، بموجب هذا العقد تقوم البنوك الإسلامية بمرافقة وتمويل المؤسسات الذين يتبنون فكرة صناعية، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع؛
- التمويل عن طريق المُزارعة والمساقات والمغارسة: وهي صيغة صالحة للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبرنوع من أنواع المشاركة، حيث تشارك البنوك بالمال أو أحد عناصر الإنتاج كالأرض وتكاليفها والشجر المثمر، ويشارك الطرف الآخر بالجهد (العمل) على أن يتم اقتسام الربح بينهما بحصص متفق عليها مسبقا، وهي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في المؤسسات المالية الإسلامية،حيث تساعد في تحسين التمويل الموجه للنشاط الزراعي، وبالتالي المساهمة في ضمان الحد الأدنى للأمن الغذائي.(Elasrag, 2016, p. 439)

2.3.4. التمويل عن طريق المؤسسات المالية الربحية: وتتمثل في الأسواق المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار وشركات التأمين التكافلي الإسلامي، التي تمارس الأعمال الاستثمارية وفق النظم الشرعية، حيث تقدم هذه المؤسسات تمويلا شرعيا خال من الفائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصكوك الإسلامية ضائعة الصيت، والتأمين التعاوني، والسلم وغيرها من الصيغ التي تتسم بالمرونة، والتي تمكنها من تلبية رغبات العملاء المتنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية.

3.3.4. التمويل الإسلامي غير الربحي:

1.3.3.4. التطبيق المعاصر لأموال الزكاة: وهو تصور يقوم على استثمار جزء من أموال الزكاة تحت رعاية بيت الزكاة (صندوق الزكاة)والعمل على تنميته، باعتباره مردودا آنيا أو مستقبليا يعود على مستحقي الزكاة، وفقا للضوابط التي تحكمه وملتزما بالتعاليم الإسلامية،(الخلاقي، 2014، صفحة 226)من أجل تنمية أموال الزكاة بأي طريقة من طرق التنمية المشروعة.(أوانج، 2011، صفحة 150)

هذا التعريف يعطي الضوء الأخضر لصناديق الزكاة لتمويل المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث تمنح أرباب المهن والحرف والمساكين رؤوس أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، وبالتالي يكونون في غنى عن أموال الزكاة ويصبح المجتمع أكثر إنتاجا، كما يمكن أن تفيد في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخيرية التي تعتني بالأيتام والمهجرين وذوي الاحتياجات الخاصة.

2.3.3.4. الوقف: إن شيوع ظاهرة الوقف في المجتمعات الإسلامية، والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة، سمح بإنشاء صناعات عديدة وتطويرها والتي تخدم أغراض الوقف على غرار صناعات السجاد، وصناعات البخور والعطور، هذه الصناعات ازدهرت من جراء عملية الوقف وما تولد عنها من صناعات مكملة ودخول مرتبات ومناصب شغل،(دنيا، 1995، صفحة 139)وبالتالي يمكن اعتبار الوقف وسيلة تمويلية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير بعض الصناعات التقليدية وتقديم الخدمات الإنسانية.

5. نتائج اختبار الفرضيات:

- اختبار صحة الفرضية الأولى والتي مفادها: **الاقتصاد المتنوع والمتعدد الإيرادات يمر من خلال تعبئة وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التوازن الأفقي داخل القطاع. الفرضية صحيحة:** بالعودة إلى المحور (3.2)، الذي ناقشنا فيه ضعف مصادر التمويل الفاعلة لترقية هذا القطاع، وعدم تعبئة وسائل الدولة لتسيير وتوجيه مؤسساته، إضافة إلى البيانات المسجلة في الجدول(02)، التي تثبت أن هناك انتشار غير متوازن لمؤسسات القطاع على الشكل الأفقي، كل تلك المعطيات تؤدي بنا إلى الاستنتاج التالي: أن الاقتصاد غير ممول بشكل متوازن، لا تجد فيه تنوعا أفقيا داخل قطاعاته، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار صحة الفرضية الثانية والتي مفادها: **تهيئة الأرضية المناسبة للتمويل الإسلامي تُسهم في التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الفرضية صحيحة:** حيث من خلال تحليلنا للمحور الثالث، استنتجنا أن صيغ التمويل الإسلامي صيغ مرنة وقليلة المخاطر، إضافة إلى التنوع الذي تحمله صيغه التمويلية لما يتسم به من المشاركة في المشروع تقنيا وماديا،حيث يكاد يقدم التمويل الإسلامي لكل قطاع اقتصادي صيغة تمويلية، ففي الفلاحة يقدم صيغ المغارسة والمساقاة والمزارعة، وفي التصنيع يقدم صيغة الاستصناع، وفي الطاقة والسياحة يقدم صيغ التمويل بالإجارة، المرابحة والمشاركة، وفي البناء والري والأشغال العمومية يقدم صيغ المشاركة و التمويل بالإجارة، وفي المؤسسات الخيرية يقدم التمويل غير الربحي، ويدعم ذلك اذ نجد في كل قطاع مختصين يقدمون النصائح والتوجيهات لتلك المؤسسات، ما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تنويع تمويلاتها لتقليل المخاطر الناجمة عن الاستثمار في القطاع المختار.

6. خاتمة: تطرقنا في هذا البحث إلى أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتنوع الذي من الممكن أن يخلقه هذا القطاع كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصادي الوطني والدفع بعجلة النمو بشكل متوازن. وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم عدم التنوع بداخله، إلا أنه يقدم مؤشرات هامة، أبرزها النمو الكبير في الكم والنوع في مؤسساته، كما أن هذه المؤسسات مرنة للغاية، تساعد القائمين على الدولة بتغير هيكل القاعدة الاقتصادية حسب المتغيرات المستحدثة للاقتصاد، ما يبرز أهمية هذا القطاع كرهان جديد لعملية التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، في ظل الأرضية المناسبة التي تتوفر عنها الجزائر من خيرات طبيعية، ومناخ استثماري ملائم وجذب لرأس المال المناسب.
- الاعتماد الحكومي المطلق على قطاع المحروقات سبب مشاكل مالية، لذا وجب على الحكومة استغلال مقدرات الجزائر من كل الجوانب السياحية و الفلاحية و الصناعية و الطاقوية وغيرها، وهذا من خلال إطلاق يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال تلك المقومات ودعمها وتوجيهها بالشكل الذي يفيد الاقتصاد.
- صيغ التمويل الإسلامي صيغ مرنة وقليلة المخاطر، تسمح بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعها في كامل التخصصات، ما يساعدها على التطور والتوسع في مجال اختصاصها من خلال التوجيه والمتابعة الفنية والتقنية التي تتلقاها من طرف خبراء المؤسسات المالية الإسلامية التي هي شريك ضمني في المشروع.

❖ **أهم التوصيات:**

- صيغ التمويل الإسلامي تحظى بقبول عام لدى فئات المجتمع، وهو ما يسهل استقطاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعامل بشكل نظامي وقانوني، لذا وجب توسيع مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير المناخ الملائم لها في الجزائر، لمساعدة مالكي المؤسسات في الانخراط في المنظومة المالية للاقتصاد الوطني.
- ضرورة الإسراع بإصدار قانون ينظم المعاملات المالية الإسلامية، بحيث يتم الترخيص للبنوك الكلاسيكية بفتح نوافذ إسلامية، وإدراج هذه المعاملات المالية الإسلامية في بنود قانون النقد والقرض، كالصكوك الإسلامية، القرض التأجيري، التأمين التكافلي، وتنظيم قانون يسمح باستثمار أموال الزكاة، وإعادة النظر في الأموال الوقفية.
- العمل على توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية تأسيس هذه المؤسسات إلى غاية مراحل الإنتاج والتطوير، من خلال هيكلة هذه المؤسسات في المنظومة المالية والاستفادة منها من ناحية الجباية واستقطاب اليد العاملة، وكذلك من خلال توجيه الإنتاج حسب أولويات الاقتصاد الوطني، بما يضمن التنويع الأفقي داخل هذا القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. قائمة المراجع:

أحمد شوقي دنيا. (1995). أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة. *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة* (24).

الأخضر بن عمر، علي باللموشي. (06/05 ماي 2013). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي" واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.* الجزائر: جامعة حمة لخضر الوادي.

الاذاعة الجزائرية . (2018, 10 09). Consulté le 08 06, 2019, sur http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181009/152001.html

الجريدة الرسمية. (11 01، 2017). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02).

إلياس بن الساسي. (2011). *الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة.* عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

إيمان صحراوي. (2016). إدارة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك "مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري". *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1* .

محمد بن بوزيان، نجيم بن منصور. (جانفي 2015). تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفيةالاسلامية العالمية. *مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية* (03).

خديجة خالدي. (15/14 ديسمبر 2004). خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات"* . الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

زهير بن عمر بن أحمد الخلاقي. (2014). استثمار أموال الزكاة في مشاريع تعود على مستحقيها. *مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية* (2).

زوبيدة دهلوك وآخرون. (فبراير 2019). تثمين العرض العقاري الموجه للاستثمار- المناطق الصناعية بولاية فسنطينة. *مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، 04* (31).

سامي السويلم. (11 01، 2009). *السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية، 5571*. تاريخ الاسترداد 03 08، 2019، من صحيفة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2009/01/11/article_182863.html

سعيد حسين عيادة. (2015). أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. *مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 38* (104).

عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والعلوم الادارية، جامعة الكوفة، 31* (08).

عبد الباري أوانج. (2011). استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا. *مجلة التجديد، الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا، 15* (29).

عبد الحفيظ كينه. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

عطية حليمة، محمد لمين علون. (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بسكرة". *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي البيض* (3).

فطيمة بن عبد العزيز، محبوب بن حمودة. (08/07 نوفمبر 2018). النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.* الجزائر: جامعة علي لونيسي –جامعة البليدة 2.

محمد علي شلهوب. (2007). *شؤون النقود وأعمال البنوك.* حلب: شعاع للنشر والعلوم.

محمد قاسم عبد المجيد. (2018). بيع المرابحة لآمر بالشراء بين النظرية والتطبيق. *مجلة الجامعة الأسمرية، 34* (02).

مراكشي وآخرون. (25 أفريل 2017). دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى"مراقبة تسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع"* . الجزائر: جامعة علي لونيسي- البليدة 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منيرة سلامي ، إيمان بيه. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة* (03).

نبيل بوفليح، عبد الله حميد الحرتسي. (06/05 ماي 2013). التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمة المالية العالمية. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"* . الجزائر: جامعة الأمير قسنطينة.

نور الدين نوي. (2009). دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

وزارة الصناعة والمناجم. (2018). *نشرية المعلومات الاحصائية العدد 33.*

A.R, Abdul Rahman. (2007). Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking. *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, kyoto university, 2* (1).

K, Amadeo. (2017). *Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes*. Consulté le 07 10, 2019, sur THE BALANCE: https://www.allianceemploymentservices.com/news/manufacturing-jobs:-examples-types-and-changes

Banque D'Algerie. (MARS 2019). *Bulletin statistique Trimestriel.*

B, Boualem. (2010). le développement agricole dans les régions sahariennes" etude de cas de la region de ouaregla et de la region de biskra". *thèse pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en sciences économiques* . factule des sciences economiques et commerciales et des sciences de getion, Algerie: universite de Ouargla.

H, Elasrag. (2016). Islamic finance for SMES. *Journal of Economic and Social Thought, 3* (3).

O, Giscars Destaing. (1982, 12). analysade la mystique economique de L'ISLAM ou le peche d'internet-2. *Revue Des Deux mondes* .

P.G, Hare. (2008, 07). Institutions and diversification of the economies in transition: Policy Challenges. *Discussion Paper 2008/04* . Heriot-watt University/UK.

M, Henri-Pierre &M, Jean-Luc. (2009). *Piloter les risques d'un projet.* Paris: Eyrolles.

S, Sharullizuannizam.B, Saiti. (2016). Musharakah Tijarah Cross-Border Financing: Concept, Structure and Salient Features. *International journal of islamiceconomics and finance studies, Sakarya University, 2* (3).

T, Callen and others. (2014). *Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future.* International monetary fund.

UNCTAD. (2008). Handbook of Statistics New York et Genève. *United Nations Conference on Trade and Development "UNCTAD".*

J.E, Wange. (2000). Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion. *the journal of Rrgional Analysis & policy" JRAP", 30 (02).*

L-Y, Zhang. (18/19 october 2003). Workshop on Economic Diversification. *Framework convention on climate change.* Tehran: UNFCCC.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com